الرفع او النصب اثر فالعامل ما عملت العرب معه من الاعراب نوعا مخصوصا وعني
عمل العرب نطقها وهي لا تعرف ان هذا عامل وذاك معمول وانما هو تعرف
النحاة وما قلنا خير من قولهم العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
لانه وان ظهر في نحو جاءني التي تتقوم بها الفاعلية المقتضية للرفع لا يظهر
في التجرد عامل المضارع على المصاحبة في النهي ظاهرهم ان قوله في النهي
صلة للمصاحبة مع ان المصاحبة في النهي ان يكون كل منهما منهيا عنه ولا يفيده
النصب والجواب ان في متعلقة بمحذوف صفة للمصاحبة اي ان المصاحبة المعتبرة
في النهي من حيث انها منهي عنها ولو قال على النهي عن المصاحبة المفادة بواحد
المعية كان اظهر على النهي عن الشرب ايضا اعترضه البدر الدماميني بانه
يحتمل النهي عن الاجتماع ايضا كما يحتمل ما جاء زيد وعمرو النفي عن الاجتماع
انما يكون لكل فرد اذا اعيد اداة النفي والنهي هكذا اعترض في شرحه المغني
وحاصل اعتراضه ان ظاهر كلامهم برمتهم حيث يقتصرون عند الجزم على
النهي عن كل فرد انه نص فيه مع انه احتمال فالاولى لهم التصريح بالصواب وجواب
الشمني محشي المغني ايضا عنه بان قولهم اذا جزم كان نهيا عن كل واحد معناه
ظاهر لا يتبع عند الفارق المنصف وان اقره الجماعة هنا بل قد يدعي انهما احتمالان
لا ظهور لاحدهما على الاخر ولكن جرت عادة الشمني بالتحيل على رد كلام الدماميني
ولو بوجه ما كما جرت بذلك لابن قاسم مع شيخه الناصر نفعنا الله بالجميع ورضي الله
عنهم ومثال اختصاص الاسم بالمخفض الاحسن لو قال ومثال المخفض
المختص به الاسم وكذا ما بعده واعلم ان البا بعد الاختصاص يجيز دخولها
على المقصور والمقصور عليه باتفاق وانما الخلاف في الغالب فمذهب السعدان
الغالب دخولها على المقصور بما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فلا نظم

المشهور

المشهور والبا بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا وعكسه
مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد حفنة ابو السيد ال السعد مركب
من الحدث والزمان اورد الجماعة هنا اسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان
واجابوا بانه انما يدل عليهما بالحمل على الفعل قلت المراد المدلول الوضعي واسم
الفاعل لم يوضع للزمان وقولهم حقيقة في الحال ليس لكونه موضوعا للزمن بل
لان الحدث المدلول عليه لا يكون موجودا حقيقة الا في الحال كما اسلفنا في مبحث
الاسم ثم يرد اسم الفاعل من حيث ان مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث
قام بها وهذا على كلام الشاه اما على قول المحققين ان النسبة المعينة من مدلول
الفعل ايضا فلا نقل لان اجزاءه ثلاثة ثم هذا التوجيه للاختصاص لو صح لكان
الاولى ابدال الجر بالضم لانه انقل بشهادة الوجدان ولما وجد السكون
في الاسم بنا لازما الا ان يقال قصد التخفيف ثقل البناء كما سبق وعلل الدماميني
اختصاص الجر بالاسم بان المجرور محكوم عليه نحو ضربت زيدا في قوة زيد
مضروب مع ان النصب لا يختص بل المرفوع محكوم عليه حقيقة والرفع ليس
خاصا بالاسم وذلك ان محل كون ما ذكر محكوما عليه اذا كان اسما وبالجملة فه
الاحسن عندي التعويل في هذا وتظيره على السماع فالجزم يسمع الا في الاسم
والسكون لم يسمع الا في الفعل وحيث لم تظهر لك حكمة فلا تتعسف في طلبها وكذا
الامور الاصطلاحية اذ لا مشاحة في الاصطلاح والله اعلم علامات
بنا على ان الاعراب معنوي وقد غلب ذلك في الاعراب من يقول انه لفظي وقول
المصنف ثم التوضيح معنى كون هذه علامات بنا على ان الاعراب لفظي ايضا
اعلام واسمائه فالفتحة علم للرفع انما يتم بنا على ان المراد لفظ فتحة مع انهم يقولون
ضمة ظاهرة ضمة مقدرة ولفظ ضمة لا يوصف بهذا انما يوصف بها الحركات التي هي

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)